الموت يغيب وزير الاقتصاد السوري الأشهر محمد العمادي

اقتصاديون: الراحل خدم سورية في أحرج مراحلها وكان من المؤسسين الأوائل

فراس القاضي

وصفه البعض بـ«فارس الاقتصاد السوري»، والبعض بـ«ملك الاقتصاد»، والبعض بـ«المنقذ»، ويحمل له السوريون ذكريات طيبة عما فعله أيام حصار الثمانينيات الاقتصادي في القرن الماضي، وأفرد له الكثير من الصحفيين والباحثين الاقتصاديين السوريين صفحات عن منهجه وحلوله وسياساته الاقتصادية التي يرى البعض أنها لا تزال حتى يومنا هذا تساهم فيما تبقى من أسس الاقتصاد السوري.

ونعت رئاسة مجلس الوزراء الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الأسبق الذي وافته المنية أمس، وقالت في نعيها:

(لقد فقدت سورية اليوم برحيل الوزير الأسبق العمادي إحدى القامات الوطنية الاقتصادية التي لعبت دوراً مهماً في مسيرة تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز دوره بمختلف المجالات، وتشهد له ساحات العمل الحكومي بأدائه المميز في تطوير قطاع الاقتصاد والتجارة الخارجية خلال عمله وزيراً للاقتصاد).

الصحفي والباحث الاقتصادي زياد غصن الذي كتب عن الراحل أكثر من مرة، قال لـ«الوطن» إن من عاش السنوات التي كان فيها الدكتور العمادي في مواقع المسؤولية، يدرك تماماً حقيقة ما أنجزه الرجل وما قدمه من خدمات كبيرة للبلد، ليس فقط على مستوى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية التي كانت تمسك بملفات كبيرة بدءاً من السياسة النقدية إلى السياسة المصرفية فالسياسة التجارية الخارجية، بل أيضاً بحكم علاقاته المحلية والخارجية واللغة السياسية الممنوحة له، كان يقدم خبرته لباقي القطاعات الاقتصادية والخدمية، ويتولى معالجة ملفات عديدة.

بوفاته أمس تخسر سورية واحداً من رجالها المخلصين الأوفياء الذين عملوا بجهد على وصولها إلى شاطئ السلامة في مرحلة عصيبة من تاريخها.

كذلك الدكتور كمال شرف رئيس مجلس إدارة جمعية العلوم الاقتصادية ورئيس مجلس الأمناء في الجامعة العربية الدولية والذي كان أحد تلاميذ الراحل العمادي في كلية الاقتصاد، قال لـ«الوطن»: إن الراحل ساهم ببناء الاقتصاد السوري منذ التسعينيات حيث كان معاوناً لوزير التخطيط، وساهم حينها ببناء الخطط الخمسية منذ الخطة الأولى وما بعدها، ثم انتقل إلى وزارة الاقتصاد وقام بأدوار كبيرة في المراحل الصعبة التي مرت بتاريخ سورية الاقتصادي، ولم يألُ جهداً بتقديم كل خبرته ومعلوماته لسورية، وكان يحظى بثقة القيادة السياسية وبثقة المجتمع الاقتصادي ورجال الأعمال، وحين كان مدرساً لمادة التنمية الاقتصادية في كلية الاقتصاد، أغنى المكتبة الاقتصادية العربية بالعديد من المؤلفات.

ويتابع شرف الدين: لم تقتصر خدمته لسورية على ما كان يقوم به حين كان يتولى المناصب الاقتصادية، بل حتى عندما أصبح مديراً للصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي مقره الكويت، حينها ساعد سورية في العديد من المشاريع مثل طرق دمشق – الأردن، ودمشق – لبنان، ومشفى تشرين العسكري، وعندما دُعي للعودة إلى وزارة الاقتصاد، لبى الدعوة وترك الصندوق العربي ورجع إلى سورية وتولى وزارة الاقتصاد مرة ثانية، وفي المراحل الأخيرة من حياته عاد من جديد إلى التدريس وشغل منصب رئيس مجلس الأمناء في الجامعة العربية الدولية، وساهم بتعزيز المفاهيم التربوية وهناك أجيال مدينة له، وموته خسارة كبيرة للوطن السوري.

الراحل من مواليد مدينة دمشق عام ١٩٣٣، حائز دكتوراه في الاقتصاد، وبكالوريوس في الحقوق، وتولى العديد من المهام في المجالات الاقتصادية والمالية، ويعدّ من أبرز رجالات الاقتصاد في الوطن العربي.

> مؤلفاته أغنت المكتبة العربية الاقتصادية ومن عايش سنوات وجوده في مواقع اقتصادية يدرك ما قدمه للبلد

الصناعي يدرس طلبات لقروض تتجاوز ٥٠٠ مليون ليرة

نحو ٧٥ بالمئة من إجمالية كتلة الديون المتعثرة تعود لـ ١٠ مقترضين فقط

عبد الهادي شباط

قال مدير عام المصرف الصناعي وجيه بيطار لـ«الوطن» إنه لم يظهر أي تراجع في حالة الطلب على القروض من الصناعيين بعد رفع سعر الفائدة الأخير وأن هناك العديد من الطلبات التي يدرسها المصرف لقروض تتجاوز ٥٠٠ مليون ليرة لتشميلها على القرار ٤٣٣ الصادر عن مجلس النقد والتسليف الذي سمح بتخطي سقوف القروض الإنتاجية لأكثر من ٥٠٠ مليون ليرة.

وأضاف: إن عدد الطلبات التي تدرس في الفروع والإدارة تمثل مؤشراً على حركة طلب جيدة على القروض من الصناعيين في العديد من الخيارات لذلك، ومنها توسيع مساحة التعاون والتفاهمات مع غرف الصناعة ودعم المشاريع الحيوية والاستثمارات بتمويلها مع التركيز على المشروعات الصناعية وفق المحددات والضوابط التي أقرها مجلس النقد والتسليف.

لكن وجهة النظر السائدة في المصرف الصناعي تفيد أن دراسة ملفات القروض جيداً يسهم في توجيه الكتلة النقدية لدى المصارف بشكل سليم نحو الاستثمارات والمشروعات الأكثر نفعاً ويحقق أثراً حقيقياً في الاقتصاد وأثراً ايجابياً على طالب القرض وبالمحصلة تحقيق النفع العام وأيضاً تحول الدراسة الجيدة للملفات القروض من دون تعثر أو تخفيف من حالات التعثر التي عادة ما تترافق مع القروض غير المدروسة جيداً أو تم التهاون في استيفاء شروطها.

ويؤكد المصرف الصناعي أنه يتجه للتوسع في منح التسهيلات الائتمانية ويبحث في العديد من الخيارات لذلك، ومنها توسيع مساحة التعاون والتفاهمات مع غرف الصناعة ودعم المشاريع الحيوية والاستثمارات بتمويلها مع التركيز على المشروعات الصناعية وفق المحددات والضوابط التي أقرها مجلس النقد والتسليف.

لكن وجهة النظر السائدة في المصرف

وأوضح بيطار أن المصرف الصناعي يسعى لتنويع منتجاته المصرفية بما يتوافق مع الاحتياجات الحالية للصناعيين وأصحاب الحرف والمهن العلمية وأن الضمانة ليست هي الأساس في منح القرض ولكنها تمثل حالة الأمان للمصرف عند منح القرض وكل طلب يقدم للمصرف تتم دراسته بشكل حقيقي والاطلاع على طبيعته والحاجة الفعلية له وطبيعة الجدوى والقدرة على السداد والالتزام بدفع المستحقات للمصرف بعيداً عن الضمانة.

وعلى التوازي لذلك، يعمل الصناعي على تحصيل القروض المتعثرة للانتهاء من هذا الملف الذي أرهق المصرف حيث أوضح مدير لدى المصرف أن (١٠) متعثرين فقط يعود لهم نحو ٧٥ بالمئة من إجمالية كتلة الديون المتعثرة، وأنه تم تحصيل مليارات الليرات من هذه الكتلة المتعثرة مع العلم أن معدل التعثر انخفض للصفر خلال العام الماضي ٢٠٢١ ومعظم القروض المتعثرة تعود للسنوات السابقة التي ترافقت مع تضرر الكثير من المنشآت الصناعية وخروج العديد منها عن العمل.

ويعمل الصناعي على خطة لتطوير الجانب التقني ورصد الاعتماد اللازم لها بهدف أتمتة العمل في المصرف والاستغناء قدر المستطاع عن استخدام الورقيات وتقديم الخدمة بالسرعة والدقة المطلوبة للمتعاملين ومشروع استكمال عمليات الربط بين الإدارة العامة والفروع وتحسين إمكانية الإقراض لدى المصرف وللتوافق مع المعايير العالمية في العمل المصرفي والكفاءة المالية خاصة بعد ظروف الحرب والتغيرات التي حدثت على سعر الصرف وتراجع الملاءة المالية.

المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر عرضة للخطر

أكاديمي: أصحابها يعتمدون على التجارب والخبرات الشخصية وتدار بشكل بدائي

طلال ماضي

تمثل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة نسبة ٩٠ بالمئة من المنشآت التجارية في العالم بحسب أحدث إحصائية للأمم المتحدة، ويعمل بها أكثر من ٦٠ في المئة من العمالة، وتشكل حصتها من إجمالي الناتج المحلي العالمي ما مقداره النصف، وفي يوم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المصادف ٢٧ حزيران يرى أكاديميون أنها أكثر عرضة للمخاطر من المشاريع الكبيرة بسبب إمكانياتها المتواضعة التي تؤدي إلى إخراجها من الأسواق.

وتتنوع المخاطر بحسب الأكاديميين بين خطر فقدان السمعة التجارية التي تتعرّض لها مواقع المشروع على الإنترنت، فاختراق الموقع قد يشكّل خطراً مالياً أو يعطل عمليات سير العمل في المشروع، والمخاطر المالية والتدفق النقدي أكثر ما يشكّل ضغطاً على المشروع الصغير ومخاطر المسؤولية التي لها علاقة بالموظفين والعملاء والممتلكات وغيرها من المخاطر.

وبين الدكتور في كلية الاقتصاد بجامعة طرطوس ولاء زريقا في تصريح لـ«الوطن» أنه بعد دراسة علمية، وتقييم ما بين واقع تطبيق ممارسات إدارة المخاطر في عشرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدينا، وبين أفضل الممارسات المتبعة عالمياً، لوحظ وجود مستوى منخفض جداً من تطبيق أبعاد إدارة المخاطر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية، كما لوحظ وجود مستوى منخفض جداً في تحديد وتعريف المخاطر ولا حتى سجلات للمخاطر والتهديدات السابقة وسجلات الخطر.

وأكد زريقا أن تحليل المخاطر وتقييمها بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة يتم بشكل بدائي جداً، حيث يعتمد أصحاب ومشغلو المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التجارب والخبرات الشخصية.

وأضاف زريقا إنه لا يوجد أي نوع من أنواع الرقابة على المخاطر وتطورها، وإنما هناك رد فعل للأحداث التي تظهر أمام المشروع وتعوق تحقيق أهدافه، داعياً إلى ضرورة الاهتمام بنشر ثقافة إدارة المخاطر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة كعملية إدارية مضبوطة لها مجموعة من العمليات والأنشطة الفرعية التي تحقق العديد من الفوائد لهذه المشاريع بمختلف أشكالها، وتضمن لها النمو والاستمرارية من خلال التكامل مع بقية الأنشطة الإدارية الأخرى.

وأشار زريقا إلى ضرورة اعتماد سجلات مخصصة لتدوين كل الأحداث التي تواجه المشروع، والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها سواء أكانت أحداثاً إيجابية أم سلبية، وضرورة تحليل المخاطر بناءً على أساليب التحليل النوعي المبسط، ولا داعي للدخول في التحليل والتقييم الكمي للمخاطر لأنه قد تكون معقدة بالنسبة لهم.. وشدد زريقا على ضرورة تطوير آليات الرد والاستجابة للمخاطر سواء أكانت إيجابية أو سلبية إن كان من خلال المشاركة أو الحذف أو التحويل للخطر، مع الرقابة الدائمة والمتابعة المستمرة لكل الأحداث المؤثرة على أهداف المشروع والتعامل معها بشكل علمي ومدروس.

وأكد زريقا غياب ثقافة إدارة المخاطر في المشاريع الصغيرة والمتوسطة مشيراً إلى ضرورة البحث في تطوير أداة مبسطة لتطبيق معايير وممارسات إدارة المخاطر في المشاريع وكيفية زيادة المستوى المعرفي والعملي لأصحابها في مجال إدارة المخاطر، وضرورة إيجاد الوسيلة المثلى لنقل هذه الثقافة لهم سواء من خلال التدريب أم الندوات والمؤتمرات.

ارتفاع أسعار اللحوم

رئيس جمعية اللحامين لـ«الوطن»: هناك عمليات تهريب لدول الجوار وإقبال على شراء الأضاحي

رامز محفوظ

بين رئيس جمعية اللحامين في دمشق وريفها أدمون قطيش في تصريح خاص لـ«الوطن» أن نشرة الأسعار الجديدة للحوم في دمشق تم دراستها من جمعية اللحامين وبناء على هذه الدراسة تم عقد اجتماع مع المكتب التنفيذي في محافظة دمشق منذ أربعة أيام وتم إصدارها بعد توقيعها أمس من محافظ دمشق.

وكانت قد صدرت نشرة أسعار جديدة للحوم في دمشق، تم خلالها تحديد كيلو الهبرة الغنم عواس نسبة الدهن فيها ٢٥ بالمئة بسعر ٣٢٥٠٠ ليرة، وكيلو مسوفة لحم الغنم نسبة الدهن فيها ٥٠ بالمئة بسعر ٢٦٠٠٠ ليرة، كما تم تحديد كيلو هبرة لحم العجل بسعر ٢٩٥٠٠ ليرة، وكيلو مسوفة لحم عجل بسعر ١٩٠٠٠ ليرة، إضافة إلى أنه تم تحديد كيلو شرحات أو موزات لحم بقر بسعر ٢٦٠٠٠ ليرة.

وأكد أن أسعار اللحوم في النشرة الجديدة ارتفعت عن الأسعار في النشرة السابقة ورغم ذلك فهي تعتبر أقل من السعر الحقيقي إذ إن سعر كيلو الخروف الحي في السوق اليوم يتراوح بين ١٥،٥ و١٦ ألف ليرة في حين وضعنا أسعار اللحوم في النشرة بناء على دراسة لسعر الخروف الحي بـ١٤ ألف.

وأرجع قطيش سبب رفع الأسعار في النشرة الجديدة للتكاليف الزائدة المدفوعة التي تزداد بشكل دائم ومستمر لأكثر من ٢٠ ألف ذبيحة سواء أكان خروفاً أم عجلاً إضافة لما يذبح خارج المسالخ ليصل عدد ما يذبح بالمجمل في دمشق لأكثر من ١٥٠ ألف ذبيحة.

وختم بالقول إنه من الممكن أن نشهد ارتفاعاً بأسعار اللحوم الحمراء خلال وقفة العيد لكن بنسبة ضئيلة وذلك بالتوازي مع زيادة الطلب على اللحوم.

وحماة ومن ثم إلى دول الجوار.

وتوقع قطيش أن يزداد الإقبال على شراء الأضاحي بشكل كبير خلال عيد الأضحى بسبب ازدياد إرسال الحوالات المالية خلال فترات ما قبل الأعياد، مشيراً إلى أن الإقبال على الأضاحي هذا العام من الممكن أن يزداد بنسبة ٢٥ بالمئة عن العام الماضي.

ولفت إلى أن عدد الذبائح حالياً بدمشق في المسلخ الفني بحدود ٧٠٠ رأس غنم يومياً و٧٠ رأس عجل ومن المتوقع أن يزداد العدد أول أيام العيد وأن يصل العدد لأكثر من ٢٠٠ رأس غنم يومياً.

لا تشغل المعمل سوى ٤٠ يوماً

هيئة الغاب تتوقع إنتاج ٩٢ ألف طن من الشوندر

حماة- محمد أحمد خبازي

بين عدد من مزارعي الشوندر السكري بمنطقة الغاب لـ«الوطن»، أن واقع معظم المساحات المزروعة بهذا المحصول الإستراتيجي، ليست جيدة، وأن الإنتاج المتوقع منها لن يكون كما هو مأمول، فحسابات الحقل غير حسابات البيدر، وتوقعات أو رغبات الجهات المعنية غير الواقع!

وبيّنوا أن التوقعات الرسمية للإنتاج هي بين ١٥٠-٢٠٠ ألف طن، ولكن المعطيات الراهنة تشير إلى أنه سيكون تحت الـ١٠٠ ألف طن.

وأوضح بعضهم أن زراعته تأخرت في بعض الأقسام الحقلية بالغاب لتأخر استلام البذار من المصارف الزراعية، كما أن «التهبيط» في بعض الحقول تكفل بالباقي، عدا تكاليف العملية الزراعية العالية.

وأما فيما يتعلق بالسعر الذي حددته الحكومة للطن بـ٢٥٠ ألف ليرة، وزيادة ١٠ آلاف ليرة كمكافأة لكل طن يورد لشركة سكر تل سلحب، لفت المزارعون إلى أنها قليلة ولا تتناسب مع تكاليف الزراعة والإنتاج.

فقد أقرت التسعيرة عندما كان سعر ليتر المازوت الحر بـ٣ آلاف ليرة، وهو منذ أكثر من شهرين بـ٦ آلاف ليرة، والحقول حتى اليوم بحاجة للسقاية.

رئيس اتحاد فلاحي حماة حافظ السالم أكد لـ«الوطن»، صحة الشكوى بأن المحصول بالمساحات المزروعة مقبول في بعض المناطق وتحت الوسط في بعضها الآخر.

وعزا ذلك لتأخر الزراعة بسبب تأخر المصارف الزراعية بتسعير البذار وتسليمه للفلاحين، إذ كان من المفروض البدء بزراعة الشوندر للعروة الخريفية من ١٥ تشرين الأول لتنتهي في ١٥ تشرين الثاني، ولكن زراعته تأخرت نحو شهر كامل.

وحول التسعيرة الجديدة للطن، ذكر السالم أنها وضعت وفق الأسعار الرائجة لتكاليف الإنتاج، ولكن في العام القادم ستكون هناك آلية جديدة، للزراعة والإنتاج والتسويق لمعمل سكر تل سلحب، ويتكون هناك تسعيرة جديدة، إضافة للنقل على حساب الشركة وتحسم أجرته على الفاتورة، ولمدة أقصاها ١٠ أيام عن قطام المحصول عن السقاية.

وأكد السالم أن هذا الموسم هو لإقلاع المعمل فقط.

ومن جانبه، بين مدير وقاية النبات في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب وفيق زروف لـ«الوطن»، أن واقع الأراضي المزروعة بالشوندر في مجال عمل الهيئة مقبول.

وأوضح أن المساحات التي زُرعت تبلغ نحو ٣١٢٢ هكتاراً، والصالح منها نحو ١٨٣٦ هكتاراً فقط، وذلك بسبب تعرض الحقول لـ ٣ موجات صقيع، وبعضها زُرع متأخراً، ومنها ما نبت تحت التربة فتعفن ومات، نتيجة السقاية الغَدِقة في الحقول التي حدث فيها « تهبيط».

ولفت زروف إلى أن التقديرات الأولية للإنتاج نحو ٩٢ ألف طن، وقد اقترحنا تسويق إنتاج الحقول الهابطة لمعمل السكر أولاً.

وأما مدير الإنتاج في معمل سكر تل سلحب والمكلف بإدارته رامي عيسى فبيّن لـ«الوطن»، أن المعمل جاهز تماماً للإقلاع بعد أن أجريت له الصيانات التامة وتجريب المراجل البخارية والآلات.

وأوضح أن أول يوم لتوريد الشوندر للمعمل هو ١٣ الشهر المقبل، ومن المتوقع أن يرد له نحو ٩٠ ألف طن، وهو ما يكفي لتشغيل المعمل لمدة ٤٠ يوماً، وإنتاج نحو ٩ آلاف طن من السكر، لأن المردود النظامي هو ١٠ بالمئة سكراً من كل طن شوندر وذلك بحسب درجة الحلاوة.

ولفت عيسى إلى المعمل توقف منذ عام ٢٠١٥ عن العمل والإنتاج، وقد كان إنتاجه في العام ٢٠١٤ نحو ٣٦٠٠ طن من السكر، وكان المحصول نحو ٣٨ ألف طن وكانت نسبة مردودها أكثر من ٩ بالمئة.